برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، 12-2012/11/14

قضايا السياسات

البند 4 من جدول الأعمال

خلاصة سياسات **البرنامج** المتعلقة بالخطة الاستراتيجية

للعلم*

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2012/4-B
12 October 2012
ORIGINAL: ENGLISH

*وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس .

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير شعبة السياسات والتخطيط والاستراتيجيات بالنيابة: السيد G. Cirri رقم الهاتف: 066513-3677

موظفة البرامج، شعبة السياسات والتخطيط والاستراتيجيات: السيدة S. Howard رقم الهاتف: 066513-2398

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، كبيرة المساعدين الإداريين لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بتوفر الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

مقدمة

1- طلب المجلس من الأمانة في دورته العادية الثانية لعام 2010 إعداد خلاصة لسياسات **البرنامج** المتعلقة بالخطة الاستراتيجية تبرز السياسات ذات الصلة حسب الهدف الاستراتيجي. كما طلب المجلس تحديث الخلاصة سنويا وأن تكون بمثابة ورقة إعلامية تقدم في الدورة العادية الثانية. وأعدت هذه الوثيقة استجابة لهذين الطلبين.

2- وتهدف الخلاصة إلى توجيه عمل الأمانة والمجلس. وهي تشتمل على جدول وملخص للسياسات الحالية التي تدعم كل هدف استراتيجي وارد في الخطة الاستراتيجية (2008-2013)[1] والسياسات الشاملة. كما تعرض السياسات التي حلت محلها سياسات جديدة، وتحدد الثغرات المحتملة في السياسات والسياسات التي تتطلب التحديث، وتقدم معلومات عن التقييمات والدراسات ذات الصلة بما يتماشى مع دورة التقييم التي وافق عليها المجلس.[2] ولا تغطي الخلاصة القضايا الإدارية والمالية وقضايا الموارد البشرية.

3- وتشمل الخلاصة السياسات التي أُعدت لموافقة المجلس عليها. وهي:

- "دور المساعدة الغذائية في السياقات الانتقالية"، للموافقة عليها في دورة المجلس السنوية لعام 2013؛
- "انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية"، التي يجري تنقيحها في ضوء أحدث البحوث وتجربة **البرنامج** في مجال الكوارث الحضرية التي وقعت مؤخرا.

4- وستتاح الخلاصة على صفحات المجلس التنفيذي والسياسات في موقع **البرنامج** على الويب على النحو المطلوب في الدورة السنوية لعام 2002.

[1] متاحة في: http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/eb/wfp176663.pdf

[2] WFP/EB.A/2011/5-B.

جدول السياسات المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية، 2008-2013

5- يبين الجدول أدناه السياسات التي تدعم الأهداف الاستراتيجية الواردة في الخطة الاستراتيجية (2008-2013).

- **الأخضر (خ)** ذو الخلفية الغامقة يدل على أن سياسة ما جرى تحديثها مؤخرا؛ ويدل **الأخضر** ذو الخطوط المائلة على أن من المقرر تحديث سياسة ما.
- **الأصفر (ص)** يدل على أن السياسة ما تزال سارية.
- **الأحمر (ح)** يدل على أن ثمة حاجة إلى سياسة جديدة أو نسخة محدثة.
- **الأزرق (ز)** يدل على وجود ثغرة في مجال السياسات.

السياسات التي تتناول عدة أهداف استراتيجية

2004	المبادئ الإنسانية	ص
2008	الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2008-2013) *مدد المجلس في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2009 خطة 2008-2011 حتى عام 2013. وستعرض الخطة الاستراتيجية (2014-2017) للموافقة عليها في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2013.*	خ
2008	سياسة **البرنامج** بشأن التقييم *من المقرر أن تقوم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم باستعراض للأقران في 2012/2013.*	خ
2009	سياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين *عُرض تحديث عن تنفيذ خطة عمل البرنامج المؤسسية بشأن المساواة بين الجنسين (WFP/EB.2/2009/4-C) في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2012. ومن المقرر تقييم هذه السياسة في عام 2013.*	خ
2009	سياسة **البرنامج** بشأن التغذية المدرسية *جرى تقييم هذه السياسة في عام 2012 وسيعرض تحديث لها في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2013.*	خ
2011	تحديث عن تنفيذ سياسة **البرنامج** بشأن القسائم والتحويلات النقدية *من المقرر إجراء تقييم في عام 2014.*	خ
2011	سياسة **البرنامج** بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها *تحل هذه السياسة محل "سياسة الحد من مخاطر الكوارث" (WFP/EB.1/2009/5-B) وسياسة "التخفيف من حدة الكوارث: نهج استراتيجي" (WFP/EB.1/2000/4-A).*	خ
2012	تحديث لسياسة **البرنامج** بشأن شبكات الأمان	خ
2012	سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن التغذية *تحل سياسة التغذية محل جميع سياسات التغذية السابقة. وعرضت متابعة لها للعلم في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2012. وسيعرض في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2015 تحديث عن السياسة تنعكس فيه توصيات التقييم المقرر إجراؤه.*	خ
2012	سياسة برنامج الأغذية العالمي بشأن الحماية الإنسانية	خ

الهدف الاستراتيجي 1: إنقاذ الأرواح وحماية سبل كسب العيش في حالات الطوارئ

2002	انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية: استراتيجيات **البرنامج** *يتعين صياغة وثائق انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية لتكون سياسة تستند إلى أحدث البحوث وتجربة **البرنامج** في مجال الكوارث الحضرية التي وقعت مؤخرا. ومن المقرر إجراء تقييم لعمل **البرنامج** في مجال انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية في عام 2013.*	ح
2004	تقديرات الاحتياجات في حالات الطوارئ *جرى تقييم هذه السياسة جزئيا ضمن تقييم عام 2008 لمشروع تعزيز تقدير الاحتياجات. وقامت الاستراتيجية المشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ونظم معلومات **البرنامج** بشأن الأمن الغذائي والتغذوي التي عرضت في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في عام 2011 بتنفيذ توصية من تقييم في عام 2010.*	ص
2005	الانسحاب من حالات الطوارئ	ص
2005	تعاريف حالات الطوارئ	ص
2006	الاستهداف في حالات الطوارئ *جرى تقييم النهج في عام 2007.*	ص
2006	إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية وأثر ذلك على **البرنامج**	ص
2010	المعونة الغذائية وسبل العيش في حالات الطوارئ: استراتيجيات **البرنامج**	ص
2012	تحديث عن دور **برنامج** الأغذية العالمي في نظام المساعدة الإنسانية	خ
2014	سياسة **البرنامج** بشأن الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها *يتوقع **البرنامج** الانتهاء من إعداد إطار جديد للاستعداد للطوارئ والاستجابة لها في الربع الأول من عام 2013 كأساس لسياسة بشأن الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها في الربع الأخير من عام 2014.*	ز

الهدف الاستراتيجي 2: منع الجوع الحاد والاستثمار في تدابير الاستعداد للكوارث والتخفيف من حدتها

	انظر القسم المتعلق بالسياسات التي تتناول عدة أهداف استراتيجية. *في ضوء المناقشات مع المجلس في عام 2012، فإن السياسة المتعلقة بتغير المناخ والجوع المقرر النظر فيها في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في عام 2012 لن تدرج في جدول الأعمال.*	

الهدف الاستراتيجي 3: استعادة الحياة وسبل كسب العيش وإعادة بنائها في حالات ما بعد الصراع أو حالات ما بعد الكوارث أو حالات الانتقال

1998	الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش *سياسة "الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش" التي ترجع إلى عام 1998، ومذكرة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية التي ترجع إلى عام 2004، ستحل محلهما "سياسة تحقيق الاستقرار في حالات الانتقال" التي ستعرض في عام 2013. وقد جرى تقييم فعالية تدخلات إنعاش سبل العيش في عام 2009.*	خ
2013	دور المساعدة الغذائية في السياقات الانتقالية *من المقرر عرض هذه السياسة في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2013.*	

الهدف الاستراتيجي 4: الحد من الجوع ونقص التغذية المزمنين

2010	سياسة **البرنامج** إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز *امتثالا لطلب المجلس، يقدم **البرنامج** تحديثات منتظمة بشأن تنفيذ سياسته إزاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن المقرر إجراء تقييم لهذه السياسة في عام 2015.*	خ
2012	الوصول إلى نقطة الصفر: دور برنامج الأغذية العالمي كشريك في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	خ

الهدف الاستراتيجي 5: تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع، بما في ذلك من خلال استراتيجيات تسليم المسؤولية والمشتريات المحلية

2006	شراء الأغذية في البلدان النامية	ص
2009	تنمية القدرات وتسليم المسؤوليات *من المقرر إجراء تقييم في عام 2013.*	خ

الخطة الاستراتيجية (2008-2013)

6- تشكل خطط **البرنامج** الاستراتيجية إطار استجابته للجوع وسوء التغذية باستخدام ما لديه من أدوات وطرائق مختلفة.[1]

7- وطلب مكتب التقييم إجراء أربعة تقييمات استراتيجية مستقلة[3] خلال فترة السنتين 2010-2011 لتوجيه عملية انتقال **البرنامج** من المعونة الغذائية نحو المساعدة الغذائية. وتضمنت التقييمات الرسائل المشتركة التالية:

- الانتقال من المعونة الغذائية نحو المساعدة الغذائية مهم ويحظى بترحيب واسع ويتطلب عملا شاقا؛ هناك تغير واسع النطاق وإيجابي في الوقت الحالي.
- هناك حاجة إلى تعزيز القيادة والتوجيه والدعم لتحقيق أقصى فعالية من التغيير.
- يجب نشر موقف **البرنامج** وأدواره وأولوياته على نطاق واسع لمنع عدم اليقين لدى أصحاب المصلحة الخارجيين بشأن مواقفه.
- التغييرات على نظم وعمليات **البرنامج** تتخلف عن الاحتياجات الناشئة عن وسائل العمل الجديدة.
- التزام الموظفين وابتكارهم وقدرتهم على حل المشاكل هي من نقاط القوة التي يتمتع بها **البرنامج**، ولكن هناك حاجة إلى الاستثمار لضمان استمرار توافر خبرة ومجموعة مهارات فنية كافية لتنفيذ نهج المساعدة الغذائية في **البرنامج** وبين الشركاء.

8- وأوصى التقرير الموجز للتقييمات الاستراتيجية الأربعة بما يلي:

- تكييف وتعزيز نظم دعم الإدارة من أجل عملية التغيير؛
- توضيح الغموض في المفاهيم وأولويات البرامج والموقف الاستراتيجي **للبرنامج**، وتعزيز الاتصال مع الشركاء؛

[3] انظر: "دور **البرنامج** في الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان"؛ "دور **البرنامج** في إنهاء الجوع الطويل الأجل"؛ "من المعونة الغذائية نحو المساعدة الغذائية - العمل في شراكات"؛ "كيف تتكيف المكاتب القطرية **للبرنامج** مع التغيير". ويتاح تقرير تجميعي على الرابط التالي:
http://www.wfp.org/content/four-strategic-evaluations-transition-food-aid-food-assistance-synthesis.

- تكييف نظم وإجراءات **البرنامج** لدعم التغيير وتعجيله حيثما بدأ؛ وينبغي أن يكون إثبات الفعالية والرصد والتقييم ضمن النظم المعتمدة؛
- وضع نظام تمويل يكفل التمويل الطويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به لدعم أنشطة المساعدة الغذائية؛
- تكييف خطط تنمية الموظفين واستراتيجيات الشراكة لضمان توافر الخبرة والمهارات الفنية لمجالات العمل الجديدة أو للمجالات الآخذة في التوسع.

9- واستجابة لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي دعت فيه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان و**البرنامج** إلى "مواءمة دورات التخطيط التي تعقدها مع الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجرى كل أربع سنوات، بما في ذلك إجراء استعراضات منتصف المدة، حسب الضرورة"[4]، وقدمت الأمانة استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية[5] في الدورة السنوية لعام 2012، وسُلط الضوء على الاستنتاجات التالية:

- وضعت الخطة الاستراتيجية **البرنامج** في مركز يتيح له التغلب على التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي على نحو أكثر فعالية واستدامة.
- فتحت الوسائل والطرائق الجديدة إمكانات جديدة لدعم الخطط الوطنية وتنمية القدرات وبناء القدرة على الصمود.
- أدت الخطة الاستراتيجية إلى زيادة أثر عمل **البرنامج** في المجتمعات التي يخدمها.
- كان الاتصال حول العناصر الأساسية للخطة الاستراتيجية غير متكافئ.
- وسعت الخطة الاستراتيجية نطاق عمل **البرنامج** المتعلق بتقاسم المعرفة والشراكات.

10- ورفع استعراض منتصف المدة التوصيات التالية:

- الحفاظ على هياكل مهارات الموظفين وتعزيزها، وخاصة في المكاتب القطرية؛
- تقييم الهيكل التنظيمي **للبرنامج**؛
- تعزيز الشراكات وزيادتها على جميع المستويات؛
- مواصلة إجراء الإصلاحات المالية، مع التركيز على الاحتياجات على المستوى القطري؛
- تحسين الإبلاغ عن الأثر والكفاءة والنتائج؛
- تحسين تنمية القدرات؛
- التغلب على قيود نموذج التمويل؛
- التغلب على التحديات الناتجة عن قصر مدة المشروعات عن طريق إدماج برامج **البرنامج** في الخطط والاستراتيجيات الوطنية؛
- تحسين عمليات الإدخال والاتصالات والتغيير وإطار المساءلة في الخطة الاستراتيجية القادمة.

[4] A/RES/63/232.

[5] WFP/EB.A/2012/5-B*.

موجز السياسات التي تتناول عدة أهداف استراتيجية

المساواة بين الجنسين[6]

11- إن عدم المساواة بين الجنسين هو سبب وأثر رئيسي للجوع والفقر. ومن شأن سياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين أن تهيئ بيئة مواتية في **البرنامج** لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء عن طريق تعميم المساواة بين الجنسين على نحو أكمل في سياسات وبرامج وعمليات **البرنامج**. وتتماشى هذه السياسة مع العناصر الرئيسية للسياسة المعتمدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.[7]

12- وتشمل الأنشطة ذات الأولوية ما يلي:

- وضع منظورات تراعي المساواة بين الجنسين، مع الأخذ في الحسبان السياقات المختلفة التي يعمل فيها **البرنامج**، والتي تتراوح ما بين حالات طوارئ معقدة إلى أوضاع أكثر استقرارا.
- تعزيز حماية السكان الذين يستهدفهم **البرنامج** وموظفيه.
- منع العنف ضد النساء والفتيات والأطفال.
- دعم تنمية القدرات من خلال موظفي **البرنامج** في أفرقة الأمم المتحدة القطرية وفيما بين الحكومات والشركاء بغية إدراج المنظورات الجنسانية في السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالأغذية والتغذية.
- تحسين نظم المساءلة كي تُدرج المنظورات الجنسانية في خطط العمل، وسجلات إدارة المخاطر، ومؤشرات الرصد والتقييم والأداء، وكذلك ليأخذ بها الشركاء.
- الاستفادة من الحضور الميداني الواسع **للبرنامج** وشركائه للمناصرة على مختلف المستويات بغية زيادة الوعي.
- تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات **البرنامج**.
- إقامة شراكات لمعالجة قضايا الجنسين وتقاسم المعرفة.

13- وفي دورته السنوية لعام 2012، وافق المجلس على تحديث بشأن عن تنفيذ خطة عمل المؤسسية لسياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين (2010-2011).[8] واشتملت الاستنتاجات على ما يلي:

- يقوم **البرنامج** بإقامة الشراكات وتعزيزها مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والمؤسسات الأكاديمية وغيرها لدعم تعميم المنظور الجنساني.
- وضع **البرنامج** إطارا للمساءلة يُحمل الموظفين والإدارة العليا مسؤولية تعميم المنظور الجنساني في **البرنامج**.
- إنشاء صندوق الابتكارات الجنسانية يوفر حافزا لتصميم وتنفيذ مشروعات تراعي السياقات وتستند إلى التحليل الجنساني.
- سيقوم **البرنامج** بمعالجة ثغرة التمويل في خطة العمل وسينفذ تدابير دعم مثل تنمية القدرات المتصلة بنوع الجنس وإدخال إطار المساءلة المتعلق بتعميم المنظور الجنساني.

[6] WFP/EB.1/2009/5-A/Rev.1.

[7] CEB/2006/2.

[8] WFP/EB.2/2009/4-C and WFP/EB.A/2012/5-F.

التغذية[9]

14- تبرز دراسة نشرت في مجلة *لانست* في عام 2008[10] أهمية التغذية السليمة بالنسبة للأطفال منذ بدء الحمل إلى سن السنتين للوقاية من الهزال والتقزم وإعاقة النمو البدني أو الإدراكي، التي يمكن أن تستمر طوال العمر. وأصبح ضمان التغذية الجيدة – خاصة أثناء الطوارئ والأيام الألف الأولى من حياة الطفل – مجالا تركز عليه الحكومات ومنظمات الإغاثة والأمم المتحدة.

15- وفي أعقاب دراسة مجلة *لانسيت*، ركزت الخطة الاستراتيجية تركيزا كبيرا على تعزيز التغذية للمستفيدين من **البرنامج**. وفي أغسطس/آب 2009، اعتمد **البرنامج** نهجا لتحسين التغذية يستند إلى سياسات سابقة[11] وسلط الضوء على أهمية التغذية الكافية أثناء الأيام الألف الأولى من حياة الطفل.

16- وفي الدورة السنوية لعام 2012 وافق المجلس على سياسة جديدة للتغذية تُعرّف دور التغذية في **البرنامج**، وتركز على نقاط قوته في ضمان "الحصول على الغذاء المناسب في الوقت المناسب وفي المكان المناسب".[12]

17- وعلى أساس الاستنتاجات العلمية والدروس المستفادة من توسيع نطاق التدخلات التغذوية في حالات الطوارئ، أعد **البرنامج** سياسة تولي الأولوية لما يلي:

- معالجة سوء التغذية الحاد المعتدل (الهزال)؛
- الوقاية من سوء التغذية الحاد (الهزال)؛
- الوقاية من سوء التغذية المزمن (التقزم ونقص المغذيات الدقيقة)؛
- معالجة نقص المغذيات الدقيقة بين الفئات الضعيفة، وخاصة للحد من خطر الوفاة أثناء حالات الطوارئ، وتحسين الصحة؛
- تعزيز محور التركيز على التغذية في البرامج التي لا يوجد لديها هدف تغذوي أساسي، والعمل حيثما أمكن، على ربط الفئات الضعيفة بتلك البرامج.

18- ولتنفيذ هذه السياسة، سيقوم **البرنامج** بما يلي:

- زيادة المساعدة الغذائية والبرمجة عالية الجودة لضمان تلبية احتياجات الفئات المستهدفة من التغذية وتحقيق أقصى تأثير من عمليات **البرنامج**؛
- العمل كمورد ومناصر ومنسق للتدخلات التغذوية القائمة على الأغذية؛
- تعزيز النظم والمهارات والعمليات بهدف تولي الريادة في برامج التغذية وتعزيز جودتها؛
- تنمية قدرات الحكومات والشركاء لتنفيذ برامج فعالة من حيث التكلفة.

---

[9] WFP/EB.1/2012/5-A.

[10] Black, R., Allen, L., Bhutta, Z., Caulfield, L., de Onis, M., Ezzati, M., Mathers, C. and Rivera, J. 2008. Maternal and child undernutrition: global and regional exposures and health consequences. *The Lancet* 371(9608): 243–260.

[11] WFP/EB.A/2004/5-A/1 وWFP/EB.A/2004/5-A/2 وWFP/EB.A/2004/5-A/3.

[12] WFP/EB.1/2012/5-A وWFP/EB.A/2012/5-D.

شبكات الأمان[13]

19- عرض **البرنامج** في أكتوبر/تشرين الأول 2004 سياسته بشأن شبكات الأمان بوصفها مجموعة فرعية من تدخلات الحماية الاجتماعية. وقدم تقييم اضطلع به في عام 2011 معلومات مفيدة لعملية تحديث السياسة[14] في عام 2012 وأوصى بأن يقوم **البرنامج** بما يلي:

- تركيز تدخلات الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان على مزاياه النسبية؛
- تنمية القدرات الداخلية لتدخلات الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان؛
- مراعاة الظروف المحلية عند وضع مشروعات الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان؛
- المساهمة في تنمية النظم الوطنية للحماية الاجتماعية؛
- تحسين الالتزام بالمعايير المناسبة في تدخلات الحماية الاجتماعية.

20- وتعكس هذه السياسة الدور الكبير الذي يؤديه **البرنامج** في جوانب الأمن الغذائي والتغذوي من برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، وتوضح المفاهيم ذات الصلة وأهميتها في أنشطة **البرنامج**، وتبين الفرص والتحديات التي تنطوي عليها.

21- ويسلط التحديث الضوء أيضا على الدروس المستفادة من تنفيذ السياسة، بما في ذلك:

- فهم السياق.
- تقييم ما هو متاح والبناء على ما يعمل.
- ضمان التنسيق وإمكانية التنبؤ.
- التركيز على الأكثر ضعفا.
- تكون محورها النظام.
- تخضع للمساءلة ومفتوحة للتعلم.
- تعزز الملكية؛ والعقود الاجتماعية.
- تعزز مسارات التنمية الشاملة.

22- ويأخذ التحديث مزايا **البرنامج** النسبية في الاعتبار ويعيد تأكيد أولوياته لدعم شبكات الأمان:

- توفير الدعم الفني والخبرة العملية لشبكات الأمان؛
- ضمان أن تكون أهداف الأمن الغذائي والتغذوي جزءا لا يتجزأ من شبكات الأمان؛
- دعم الحكومات في بناء نظم شبكات الأمان؛
- المساعدة على تعزيز الآليات المؤسسية؛
- ضمان أن يتم إعلام شبكات الأمان بأدلة قوية ومحددة السياق؛
- إقامة شراكات استراتيجية لشبكات الأمان؛
- تعبئة الموارد؛
- تعزيز عملية صنع القرار الداخلي.

---

[13] WFP/EB.3/2004/4-A.

[14] WFP/EB.A/2012/5-A.

23- ولتنفيذ هذه السياسة، سوف يضع **البرنامج** مبادئ توجيهية للبرمجة وأدوات جديدة ويعزز البحوث وينمي المهارات الفنية ويحفز إدارة المعرفة.

التحويلات النقدية والقسائم[15]

24- تزود التحويلات النقدية المستفيدين بالنقود والقسائم التي تمكنهم من الحصول على الأغذية وفقا لقيمة أو كمية محددة سلفا في منافذ محددة. وتمثل التحويلات النقدية والقسائم أشكالا من المساعدة الموجهة نحو السوق التي أخذت تصبح من العناصر الأساسية للاستجابات في حالات الطوارئ وفي الأزمات الممتدة وبالنسبة لنظم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الوطنية. ويدعم توسع **البرنامج** السريع في برامج النقد والقسائم تغيرات في إطاره المالي تؤدي إلى زيادة الشفافية، وتعزيز التخطيط والإدارة، وتوضيح الروابط بمؤشرات الأداء.[16]

25- وأشار تحديث سياسة القسائم والتحويلات النقدية[15] الذي عرض في الدورة السنوية لعام 2011 إلى أن مثل هذه البرامج ينبغي أن تراعي ما يلي:

- كيفية عمل الأسواق؛
- توافر النظم المالية وآليات التسليم؛
- الظروف الأمنية؛
- تكاليف التنفيذ (الكفاءة)؛
- الآثار المتوقعة (الفعالية)؛
- المساواة بين الجنسين؛
- الأثر التغذوي؛
- أفضليات المستفيدين؛
- التكاليف والآثار مقارنة بالأدوات والطرق الأخرى؛
- دور التكنولوجيا والبنى التحتية في دعم هذه البرامج.

26- وسيجري تطبيق سياسة **البرنامج** في إطار مبادرة النقد من أجل التغيير، وهي تشمل الأولويات التالية:

- ضمان ارتكاز البرمجة على أدلة محددة السياق من تقديرات الاحتياجات وتحليلات الأسواق.
- وضع بروتوكولات وضوابط لتوسيع برامج القسائم والتحويلات النقدية وتحديث الإرشاد البرمجي وتصميم وتنفيذ برنامج لتنمية القدرات وصقل النظم لقياس النتائج وحساب الموارد.
- العمل على إدارة مشروعات التحويلات النقدية والقسائم ورصدها على أكمل وجه، وضبط تكاليف الوحدات وإدارة المخاطر باستخدام تكنولوجيات مناسبة.
- تعزيز الإدارة من أجل تحقيق النتائج بحيث يؤدي التوسع في البرامج إلى زيادة أثرها.
- إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية والبنك الدولي وغير ذلك من الجهات ذات التجربة في هذا المجال.
- ضمان إدماج برامج التحويلات النقدية والقسائم في نظم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الوطنية.

---

[15] WFP/EB.A/2011/5-A/Rev.1، التي تحل محل WFP/EB.2/2008/4-B.

[16] WFP/EB.2/2010/5-A/1.

التغذية المدرسية[17]

27- أشارت سياسة عام 2009 إلى التغذية المدرسية بوصفها من تدخلات شبكات الأمان الرامية إلى الحد من الضعف إزاء الجوع ودعم سبل العيش عن طريق الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحسين الصحة والتغذية والتعليم. وتطلبت السياسة أن يصمم **البرنامج** وينفذ برامج مستدامة على الصعيد المحلي بهدف تسليم ملكيتها في نهاية المطاف للحكومة.

28- وتشتمل السياسة على ثمانية معايير إرشادية للتغذية المدرسية:

- الاستدامة؛
- المواءمة السليمة مع أطر السياسات الوطنية؛
- استقرار التمويل والميزنة؛
- تصميم برامج عالية الجودة وفعالة من حيث التكاليف وقائمة على الاحتياجات؛
- وجود ترتيبات مؤسسية متينة للتنفيذ والرصد والمساءلة؛
- وضع استراتيجية لإنتاج الموارد وتوفيرها على الصعيد المحلي؛
- إقامة شراكات قوية وتنسيق فيما بين القطاعات؛
- مشاركة وملكية مجتمعية قوية.

29- وخلص تقييم عُرض في الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2012[18] إلى أن السياسة تستجيب لسياق دولي دينامي وتطورات في **البرنامج**، وأنها جاءت في الوقت المناسب وتتماشى مع الخطة الاستراتيجية والسياسات الأخرى ومبادئ فعالية المعونة. وكانت السياسة واضحة وقائمة على الأدلة، وتوفر نظرة شاملة على التغذية المدرسية كأداة للحماية الاجتماعية. وينبغي أن يعزز **البرنامج** النظم الحكومية المستدامة وأن يبحث الإمكانيات المتاحة لربط التغذية المدرسية بالتنمية الزراعية. ويُنظر إلى مقترح المعايير العالية الجودة للتغذية المدرسية باعتباره ابتكارا هاما.

30- وأشار التقييم أيضا إلى مواطن ضعف كبيرة: 1) السياسة لا تميز بوضوح بين الحالة العامة للتغذية المدرسية والأدوار المحددة **للبرنامج**؛ 2) معالجة السياسة للحماية الاجتماعية ضيقة جدا؛ 3) ينبغي أن تؤكد السياسة على ضرورة أن يركز كل برنامج على أهداف محددة؛ 4) لم تهتم بما فيه الكفاية بفعالية التكاليف عند تصميم البرامج؛ 5) لم تحدد دور **البرنامج** في التغذية المدرسية النابعة من الداخل؛ 6) ينبغي أن توضح البُعد التغذوي وتبين خطة عمل وإطارا للشراكة؛ 7) أنها تفتقر لاستراتيجية رصد وتقييم. وطلب المجلس تحديث السياسة لعرضها في الدورة العادية الثانية للمجلس لعام 2013.

الحد من مخاطر الكوارث والاستعداد لها[19]

31- ينص بيان رسالة **البرنامج** ولوائحه العامة على أن "**البرنامج** سيساعد في الانتقال من الإغاثة في مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التنمية عن طريق إيلاء الأولوية لدعم الوقاية من الكوارث والاستعداد لمواجهتها وتخفيف وطأتها".[20]

---

[17] WFP/EB.2/2009/4-A.

[18] WFP/EB.1/2012/6-D.

[19] WFP/EB.2/2011/4-A.

[20] متاحة على الرابط: http://www.wfp.org/about/mission-statement.

32- وتركز سياسة الحد من المخاطر وإدارتها، المعتمدة في الدورة العادية الثانية لعام 2011، على بناء القدرة على الصمود وتنمية القدرات فيما بين الفئات الأكثر ضعفا من الناس والمجتمعات والبلدان عن طريق ضمان الأمن الغذائي والتغذوي والحد من مخاطر الكوارث وحماية وتعزيز الأرواح وسبل كسب العيش. وينعكس الطابع الشامل للسياسة في الخطة الاستراتيجية (2008-2013) ومذكرة مفهوم تغير المناخ والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وإدارة المخاطر.[21]

33- وتشدد السياسة على أن الحد من مخاطر الكوارث يشمل استكمال الاستجابات في حالات الطوارئ بأنشطة مستهدفة للوقاية منها والتخفيف من وطأتها والاستعداد لمواجهتها. وتكون الاعتبارات الجنسانية بالغة الأهمية في التصدي لمخاطر الكوارث لأن النساء في المجتمعات التي تنعدم فيها المساواة أضعف من الرجال عندما تكون القوالب النمطية الجنسانية تؤثر على فرص وصول النساء إلى الموارد.[22]

34- وقد تحققت ميزة **البرنامج** النسبية في الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها نتيجة لعقود من العمل مع الحكومات والمجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي للاستعداد للكوارث والاستجابة لها والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود. وتستند خبرة **البرنامج** المعترف بها دوليا في الحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالأمن الغذائي إلى: 1) تحليل الأمن الغذائي والإنذار المبكر؛ 2) تحليل هشاشة الأوضاع؛ 3) الاستجابة في حالات الطوارئ والإنعاش؛ 4) بناء القدرة على الصمود وتنمية القدرات؛ 5) التنسيق بين الوكالات.

35- وتحدد السياسة المبادئ التالية:

- التركيز على المساعدة الغذائية التي تستهدف الأسر والمجتمعات والبلدان الأكثر ضعفا أثناء الكوارث وبعدها؛
- استخدام تحليلات الأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع لتحديد أكثر الطرق فعالية لمكافحة الجوع وسوء التغذية؛
- الاستثمار في الاستعداد لحالات الطوارئ لزيادة فعالية الاستجابة في حالات الطوارئ إلى أقصى حد؛
- مساعدة الحكومات على وضع سياساتها وخططها وبرامجها المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث التي تشمل بُعدا يتعلق بالأمن الغذائي؛
- مراعاة آثار تغير المناخ والنزاعات والعوامل الأخرى المؤدية إلى انعدام الأمن الغذائي، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال؛
- تعزيز الشراكات والتشديد على النُهج التشاركية مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية ومنظمات القطاع الخاص؛
- التشديد على النُهج التشاركية مع الحكومات والشركاء والمجتمعات المحلية وحفز الروابط مع الأولويات الوطنية والمحلية؛
- إدرار نواتج متعددة لتحقيق أقصى أثر واستدامة من التدخلات عن طريق إدماج مبادئ الحد من مخاطر الكوارث في جميع مراحل البرمجة؛
- تحديد النواتج والمقاييس والأطر الزمنية لضمان أن تكون البرامج مصممة بحيث تحقق النتائج المتوقعة؛
- النظر في نُهج بديلة وتكميلية بغية دعم الأهداف الوطنية؛

---

[21] WFP/EB.A/2011/5-F و WFP/EB.1/2009/5-A/Rev.1 و WFP/EB.2/2005/5-E/1.

[22] WFP/EB.1/2009/5-A/Rev.1، نقلا عن:

Neumayer, E. and Pluemper, T. 2007. The Gendered Nature of Natural Disasters: The Impact of Catastrophic Events on the Gender Gap in Life Expectancy, 1981–2002. *Annals of the Amer. Ass. of Geog*., 97(3):551–566.

- توفير المساعدة الفنية لإعداد البرامج وتنفيذها، والعمل مع السلطات الوطنية والشركاء مثل منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- ضمان مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في تقييمات هشاشة الأوضاع وتصميم المشروعات وتحديد الأولويات؛ والعمل مع الشركاء للاستفادة من مهارات ومعارف النساء وضمان أن تكون الأعباء والفرص منصفة ومناسبة.

36- وستحظى السياسة بدعم من خطة عمل ونظم للتنفيذ والرصد والتقييم والإبلاغ. ويجري إعداد إطار تشغيلي لاستعدادات **البرنامج** للطوارئ واستجابته لها لدعم السياسة.

37- وسيتم تنسيق استثمارات إضافية تقدر بمبلغ 5.5 مليون دولار أمريكي في السنة لمدة أربع سنوات في إطار خطة عمل لتنمية القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث وإدراجها في خطة الإدارة، التي تشير أيضا إلى أنه يتعين إدخال تحسينات على الاستعدادات لحالات الطوارئ والاستجابة لها بموجب برنامج تعزيز الاستعداد والاستجابة.

المبادئ الإنسانية[23] والحماية[24]

38- أصدر **البرنامج**، بناء على طلب المجلس التنفيذي موجزا لمبادئه الإنسانية في عام 2004. والنقاط الثلاث الرئيسية هي:

- الإنسانية: سوف يقوم **البرنامج** بتخفيف المعاناة الإنسانية أينما وجدت وسوف يستجيب بتقديم المعونة الغذائية حسب الاقتضاء؛ وسوف يقدم مساعدة بطرق تحترم حياة الناس وصحتهم وكرامتهم.
- عدم التحيّز. الاحتياجات وحدها هي التي ستوجه مساعدات **البرنامج**، ولن يمارس أي تمييز على أساس الأصل الإثني أو القومية أو الرأي السياسي أو الجنس أو العرق أو الدين؛ وسوف تُوجّه المساعدة إلى أولئك الذين يتعرضون لأكبر خطر من عواقب حالات النقص الغذائي مع مراعاة احتياجات النساء والرجال والأطفال.
- الحياد: لن ينحاز **البرنامج** لأي طرف في صراع ولن يشارك في جدل ذي طابع سياسي أو عرقي أو ديني أو مذهبي؛ ولن تقدم مساعدات إلى المقاتلين.

39- وتقع على عاتق **البرنامج** مسؤولية حماية الناس في حالات الطوارئ، وخاصة النساء والأطفال والمجموعات المهمشة. وفي عام 2005، أطلقت شعبة السياسات مشروع **البرنامج** بشأن الحماية بهدف تنمية القدرات اللازمة لفهم الشواغل المتعلقة بالحماية والتغلب عليها.

40- وجعلت سياسة الحماية الإنسانية التي قدمت في الدورة العادية الأولى لعام 2002[24] الحماية الإنسانية عنصرا لا يتجزأ من عمل **البرنامج** في حالات النزاع والكوارث وذلك بهدف تحسين نوعية وفعالية واستدامة المساعدة الغذائية للأشخاص الذين تتعرض حقوقهم - المنصوص عليها في القانون الدولي ومنها الحق في الغذاء - للتهديد.

41- وتستند سياسة الحماية الإنسانية إلى خمسة مبادئ:

- الاعتراف بمسؤولية الدولة عن حماية جميع الأشخاص داخل ولايتها القضائية: سوف يعمل **البرنامج** مع الحكومات لتعزيز البرمجة الآمنة والكريمة للمساعدات الغذائية؛

---

[23] WFP/EB.A/2004/5-C.

[24] WFP/EB.1/2012/5-B/Rev.1.

- المساءلة أمام الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتضررين من الأزمة، الذين يمثلون الجهات الفاعلة الرئيسية في بقائهم وحمايتهم: سوف يقوم **البرنامج** بتمكين هؤلاء الأشخاص وتوفير أقصى قدر من المساحة لهم لضمان حمايتهم الذاتية؛
- سوف تستند أنشطة المساعدة الغذائية إلى تحليل السياق والمخاطر، بما في ذلك فهم الطرق التي تؤدي بها ثغرات الحماية إلى انعدام الأمن الغذائي والجوع والعكس بالعكس، والطرق التي يمكن أن تؤدي من خلالها تدخلات **البرنامج** إلى سد هذه الثغرات؛
- الاعتراف بالقانون الدولي الساري، على سبيل المثال في المفاوضات المتعلقة بالوصول والمناصرة والشراكات وآليات التسليم؛
- توفير المساعدة الغذائية بطرق تؤدي إلى حماية السكان المتضررين من النزاعات والكوارث والتي لا تعرض الناس لمزيد من الأذى.

42- وتدعو السياسة إلى ما يلي:

- الاستثمار في القدرات المؤسسية لتحليل السياق والمخاطر؛
- إدراج شواغل الحماية في أدوات البرامج؛
- إدماج أهداف الحماية في تصميم وتنفيذ برامج المساعدة الغذائية؛
- تنمية قدرات الموظفين على فهم شواغل الحماية وصياغة استجابات مناسبة قائمة على المبادئ؛
- إقامة شراكات مستنيرة ومسؤولة؛
- وضع إرشادات ونظم واضحة لإدارة المعلومات المتصلة بالحماية.

الشراكات

43- تُلزم الخطة الاستراتيجية (2008-2013) **البرنامج** بالعمل في شراكات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز قدرات الحكومات بهدف تسليم المسؤولية. وتنص المادة الثالثة-1 من اللائحة العامة على ما يلي: "يعمل **البرنامج**، بقدر الإمكان، على ربط المساعدات التي يقدمها بالمساعدات المادية والمالية والتقنية التي تقدمها البرامج الأخرى متعددة الأطراف، كما يسعى إلى تحقيق تنسيق مماثل مع البرامج الثنائية ومع الشركاء غير الحكوميين".

44- وليس لدى **البرنامج** سياسة بشأن الشراكات. وتُتناول الشراكات في سياساته واستراتيجياته القطاعية: تشتمل الأمثلة على إطار الشراكة مع المنظمات غير الحكومية،[25] واستراتيجية الشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه،[26] والشراكة مع الاتحاد الأفريقي،[27] وسياسة تنمية القدرات في إطار الهدف الاستراتيجي 5.

45- واشتمل تقييم[28] عُرض في الدورة العادية الأولى لعام 2012 على تعريف للشراكة يفيد بأنها "التعاون الطوعي المستمر لفترة من الزمن يتقاسم فيه كل طرف المنافع والتكاليف والمخاطر لتحقيق هدف محدد مشترك".

46- وأشار التقييم إلى أن هناك عدم وضوح فيما يتعلق بالانتقال من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية وأن الاتصالات لم تكن متكافئة. وكانت الاستنتاجات الرئيسية كما يلي:

---

[25] WFP/EB.A/2001/4-B.
[26] WFP/EB.A/2008/5-B/1.
[27] WFP/EB.A/2012/5-G.
[28] WFP/EB.1/2012/6-A.

- يعتبر **البرنامج** شريكا قيما وجديرا بالاحترام.
- هناك ثغرات في القدرات، ولا سيما في مجال التغذية، وأوجه ضعف في أداء **البرنامج** في الشراكات المتعلقة بالتغذية التي لم تلاحظ فيما يتعلق بالاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.
- يُرى أن العمل في شراكات مفيد ويزيد فعالية عمليات **البرنامج** وعمليات شركائه.
- الحكومات هي أهم شريك **للبرنامج** على الصعيد القطري؛ وتُسلّم الخطة الاستراتيجية بدور الحكومات الأساسي في تلبية الاحتياجات الغذائية لسكانها.
- هناك غموض فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات **البرنامج** في مجال التغذية، وبعض النظم المالية ونظم الإبلاغ الخاصة **بالبرنامج** غير ملائمة لدعم الشراكات.

47- ورفع التقييم سبع توصيات لجعل الشراكات أكثر فعالية، ومن بينها: 1) وضع استراتيجية **للبرنامج** بشأن الشراكة؛ 2) توضيح الموقف الاستراتيجي **للبرنامج** مع الشركاء وتنقيح الاتفاقات التي تنظم هذه العلاقات؛ 3) تحسين نظم **البرنامج** وقدراته الداخلية إلى أقصى حد.

الهدف الاستراتيجي 1: إنقاذ الأرواح وحماية سبل كسب العيش في حالات الطوارئ

الغاية 1: إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ والتقليص من سوء التغذية الحاد الناتج عن الصدمات إلى ما دون مستويات الطوارئ
الغاية 2: حماية سبل كسب العيش وتعزيز الاعتماد على الذات في حالات الطوارئ والإنعاش المبكر
الغاية 3: الوصول إلى اللاجئين والمشردين داخليا وغيرهم من المجموعات والمجتمعات الضعيفة الذين أضرت الصدمات بأمنهم الغذائي والتغذوي

تعريف حالات الطوارئ[29]

48- صدق المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2005 على التوصيات الواردة في " تعريف حالات الطوارئ" والتي تُعرّف الطوارئ بأنها "الحالات العاجلة التي يتوافر فيها دليل واضح على وقوع حادث أو سلسلة حوادث من شأنها أن تفضي إلى معاناة البشر أو تمثل تهديدا وشيكا للأرواح أو سبل المعيشة، دون أن تكون لدى الحكومة المعنية وسائل لمواجهتها، وأن يكون ذلك الحادث أو تلك السلسلة من الحوادث غير عادية بصورة واضحة وتؤدي إلى تعطيل الحياة داخل المجتمع على نطاق استثنائي".

49- وتشمل حالات الطوارئ ما يلي:

- الزلازل والفيضانات وغزوات الجراد والأحداث المماثلة غير المنتظرة؛
- حالات الطوارئ التي تكون من صنع الإنسان، وتؤدي إلى أن يترك الناس منازلهم ويصبحوا لاجئين أو أشخاصا مشردين داخليا أو تؤدي إلى شكل آخر من أشكال المعاناة؛
- نقص الأغذية أو انعدام الأمن الغذائي نتيجة أحداث تقع ببطء مثل الجفاف وتلف المحاصيل والآفات والأمراض التي تصيب الناس أو الماشية؛
- محدودية الوصول إلى الأغذية نتيجة الصدمات الاقتصادية أو فشل الأسواق أو الانهيار الاقتصادي؛
- الحالات المعقدة التي تطلب فيها حكومة ما أو يطلب فيها الأمين العام للأمم المتحدة الدعم من **البرنامج**.

[29] WFP/EB.1/2005/4-A/Rev.1.

الاستجابة للطوارئ

50- تستند سياسات **البرنامج** بشأن الاستجابة لحالات الطوارئ إلى 50 سنة من التجربة وتنعكس فيها الدروس المستفادة في التصدي لحالات الطوارئ المفاجئة والقضايا الطويلة الأجل مثل التحضر وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والاستنتاجات العلمية بشأن أهمية التغذية بالنسبة للأطفال دون سن السنتين، وزيادة فهم الحاجة إلى حفظ سبل العيش وإعداد طرق للحد من سوء التغذية والجوع، وخاصة في حالة الأطفال الصغار جدا. ويقوم **البرنامج** بإعداد إطار للاستجابة للطوارئ يمكن أن يصاغ على شكل سياسة للعمل مع الهيئات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث. وتشير الأقسام الواردة أدناه إلى السياسات الحالية التي أقرها المجلس.

تقدير احتياجات الطوارئ[30]

51- يقرر **البرنامج**، في حالات الطوارئ، ما إذا كانت هناك حاجة إلى مساعدة غذائية خارجية للمحافظة على الأرواح وسبل العيش. ويجب أن تكون تقديرات الاحتياجات في حالات الطوارئ دقيقة لضمان عدم ترك الناس معرضين للمخاطر وتوزيع موارد المساعدة الإنسانية على نحو فعال.

52- وتقوم تقديرات الاحتياجات بجمع معلومات تتعلق بما يلي:

- عدد الأشخاص المتأثرين؛
- حجم الأزمة وموقعها؛
- الثغرات في الأغذية والتغذية؛
- الفوارق في مدى الضعف بين الرجال والنساء والأطفال والمجموعات الاجتماعية؛
- القدرات المحلية ونظم سبل العيش؛
- قدرات الأسر على التصدي من حيث القدرة على إنتاج الأغذية أو الحصول عليها بطرق أخرى؛
- مدى القدرة على تلبية الاحتياجات الغذائية من خلال تدخلات الأسواق أو برامج شبكات الأمان القائمة؛
- متى يمكن توقع عودة سبل العيش إلى حالتها الطبيعية.

53- وينبغي أن تراعي بعثات التقدير السريع، وبعثات تقدير المحاصيل والإمدادات الغذائية، وبعثات التقدير المشتركة النقاط التالية:

- إن المعلومات المتعلقة بفترة ما قبل الأزمة هامة جدا: من شأن العمليات الدورية لتقدير المناطق المعرضة للأزمات أن تحسّن نوعية التقديرات في حالات الطوارئ.
- قد يكون نقص المعرفة بالأسواق المحلية والإقليمية والاقتصادات عائقا كبيرا.
- يجب أن تكون التقديرات بمعزل عن الضغوط السياسية.
- هناك حاجة إلى توخي عناية خاصة عند تقدير أعداد المشردين داخليا والرعاة.
- قد يؤدي إجراء تقديرات الأمن التغذوي والغذائي بشكل منفصل إلى إعاقة الاستهداف وتصميم البرامج وقياسات النواتج.
- ينبغي أن تكون التقديرات جزءا منتظما من واجبات المكاتب القطرية لضمان توافر معلومات متينة قبل وقوع الأزمات وتعديل البرامج والاستهداف أثناء الأزمات.

[30] WFP/EB.1/2004/4-A.

الاستهداف في حالات الطوارئ[31]

54- يقتضي الاستهداف تحقيق التوازن الصحيح بين أخطاء الإدراج عندما يتلقى الناس الأغذية وهم لا يستحقونها وأخطاء الاستبعاد عندما لا يتلقى الأغذية من يحتاجون إليها أو يحق لهم تلقيها.

55- وينطوي الاستهداف على: 1) تحديد المجتمعات المحلية والأشخاص المحتاجين للمساعدة الغذائية؛ 2) انتقاء آليات تسليم وتوزيع الأغذية التي تكفل حصول المجموعات المستهدفة من النساء والرجال والأطفال على المساعدة عندما تكون في حاجة إليها.

56- وأدرجت إرشادات المجلس التنفيذي بشأن الاستهداف خلال حالات الطوارئ الحادة في سياسة **البرنامج**: "في حالات الطوارئ الحادة تعتبر أخطاء الإدماج أقل ضررا من أخطاء الاستبعاد. وتشمل أغراض الاستهداف الأخرى توفير بيئة آمنة لتسليم الأغذية والحفاظ على المرونة التي تسمح بالتكيف مع الحالات سريعة التغير. وترتفع تكاليف الاستهداف بالتناسب مع مستوى نُهج الاستهداف وتفاصيلها. وينبغي **للبرنامج** تحليل الفوائد وميزنة التكاليف المرتبطة بنُهج الاستهداف المختلفة واضعا في ذهنه أن تحقيق فعالية التكاليف في عمليات **البرنامج** قد ينطوي على زيادة في تكاليف المعاملات أو في نفقة الفرص البديلة للمتلقين."

57- وتشمل مبادئ الاستهداف ما يلي:

- لا يكون الاستهداف مثاليا في جميع الحالات، ولذلك يجب السعي إلى تحقيق توازن بين أخطاء الإدراج والاستبعاد.
- اتخاذ قرارات الاستهداف استنادا إلى تصور كامل للموارد، ولكن تحديد أولويات الأهداف في حالة انخفاض الموارد أو تأخرها؛ وإبلاغ جميع أصحاب المصلحة بالأولويات في وقت مبكر وضمان أن تكون مفهومة.
- التحلي بالمرونة في تعديل الاستهداف حسب السياق وأهداف المشروعات؛ ومع تطور الطوارئ وتغير احتياجات السكان يجب أن تتطور عمليات الاستهداف أيضا.
- استخدام أدوات التحليل وأدوات الإنذار المبكر مثل تحليل هشاشة الأوضاع ورسم الخرائط لتحديد إحداثيات الاستهداف ورصد التغيرات خلال دورة البرامج.
- رصد المناطق غير المستهدفة لضمان تقدير الاحتياجات الناشئة.
- تحليل تكاليف وفوائد مختلف نُهج الاستهداف والتكاليف المحتملة للتسرب والتكاليف التي يتحملها المستفيدون.

58- ويجب أن يساعد **البرنامج** على منع العنف ضد النساء والفتيات والأطفال، وخاصة في حالات الطوارئ المعقدة. وينبغي له أن:

- يخفف الأعباء ويحقق أقصى سلامة للنساء والفتيات في المخيمات؛
- يستخدم برامج المساعدة الغذائية لدعم الأنشطة المدرة للدخل في حالة النساء والفتيات؛
- يدعم إنشاء أماكن آمنة للنساء والفتيات وخاصة بهن؛
- يسهل تكوين مجموعات دعم في المخيمات لتمكين النساء من اتخاذ القرارات وإسماع آرائهن، وخاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي.

[31] WFP/EB.1/2006/5-A.

حماية سبل العيش وتعزيز الاعتماد على النفس[32]

59- تقوم سياسة **البرنامج** بشأن سبل العيش على أساس أن الناس سيسعون جاهدين لحماية سبل عيشهم فضلا عن حياتهم. والأشخاص المتأثرون بالأزمات ليسوا ضحايا سلبيين ومتلقين للمعونة فحسب: إنهم يعتمدون بصفة أساسية على قدراتهم ومواردهم وشبكاتهم الذاتية للبقاء والانتعاش. ولكن يمكن للعديد من استراتيجيات التصدي المعتمدة لتلبية الاحتياجات أن توقع الضرر بصحة الناس ورفاههم وأن تعوق قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الغذائية في المستقبل.[33]

60- ويمكن أن يساعد **البرنامج** في حماية سبل العيش عن طريق: 1) توفير الأغذية للأشخاص الذين تتعرض سبل عيشهم للخطر بغية منع استراتيجيات التصدي السلبية؛ 2) استهداف النساء لتمكينهن من تلبية احتياجاتهن التغذوية واحتياجات أسرهن؛ 3) دعم البرامج الرامية إلى تحسين البنى التحتية المجتمعية وإتاحة الفرص لتوليد الدخل، مثلا من خلال أنشطة الغذاء مقابل إنشاء الأصول. ومن الهام أن تشارك النساء والرجال على قدم المساواة في تحديد أنشطة الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب نظرا لاحتياجاتهن المختلفة وينبغي أن تتاح للنساء والرجال فرص متساوية للوصول إلى فوائد البرامج المتعلقة بسبل العيش.

وصول المساعدة الإنسانية[34]

61- ترجع المسؤولية الأساسية عن تقديم المساعدة الإنسانية في الأزمات إلى الدولة المعنية. وعندما تعجز دولة ما عن الاستجابة، يمكن أن تطلب حكومتها أو الأمين العام للأمم المتحدة مساعدة **البرنامج** في شكل مساعدة غذائية أو دعم لوجستي. ولكي يقوم **البرنامج** بتقييم الوضع ونقل وتسليم ورصد مساعدته الغذائية، يجب أن تتاح له إمكانية وصول على نحو آمن ودون عراقيل إلى من يحتاج المساعدة. ذلك أن وصول المساعدة الإنسانية شرط لازم للعمل الإنساني.

62- ولا يوجد نهج موحد **للبرنامج**: كل حالة لها ظروفها الخاصة وتتطلب مرونة وقدرة على الابتكار لتحقيق التوازن بين الاحتياجات ومسائل الأمان. ويتطلب ضمان الوصول الآمن تحليلا سليما للوضع وإدارة أمنية والتقيد بالقانون الدولي والمبادئ الإنسانية، وتنسيقا وشراكات بين أصحاب المصلحة، ومناصرة على شتى المستويات.

دور البرنامج في نظام المساعدة الإنسانية[35]

63- تنص الخطة الاستراتيجية (2008-2013) على أن شراكات **البرنامج** وتنسيقه مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين ذات أهمية أساسية لجميع أعماله، بما في ذلك على المستوى القطري.

64- وقد نظر المجلس في دورته السنوية لعام 2012 في تحديث[36] لتقرير عن سياسة المساعدة الإنسانية لعام 2010. ووفر التحديث الفرصة للأمانة للسعي إلى الحصول على دعم المجلس لمشاركة **البرنامج** في عمليات الإصلاح الإنساني، ولا سيما جدول أعمال التحول للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، الذي يحدد الإجراءات التالية لمنسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة والمجموعات القطرية الإنسانية:

---

(32) WFP/EB.A/2003/5-A.

(33) WFP/EB.A/2003/5-A و WFP/EB.A/99/4-A.

(34) WFP/EB.1/2006/5-B/Rev.1.

(35) WFP/EB.1/2010/5-C.

(36) WFP/EB.A/2012/5-C.

- عقد اجتماع لمدراء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات خلال 48 ساعة من حدوث حالة طوارئ إنسانية كبرى لتحديد مستوى الاستجابة، والتي قد تكون على نطاق المنظومة (المستوى 3) أو إقليمية (المستوى 2) أو قطرية معززة (المستوى 1)؛
- إرسال أحد كبار منسقي الشؤون الإنسانية/حالات الطوارئ في غضون 72 ساعة من حدوث حالة طوارئ من المستوى 3، حيث يمكن أن يبقى في مكانه لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر وتكون لديه صلاحيات تحديد الأولويات واتخاذ قرارات أولية؛
- إنشاء آلية مشتركة بين الوكالات للاستجابة السريعة لنشر قادة المجموعات أصحاب الخبرة والموظفين لدعم منسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية الإنسانية عند الحاجة؛
- ضمان قيام منسق الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية الإنسانية بوضع خطة استجابة في غضون سبعة أيام من حدوث حالة الطوارئ.

الانسحاب من حالات الطوارئ[37]

65- يمكن للقرارات المتعلقة بمتى وكيف يتم الانسحاب من حالات الطوارئ أن تكون بنفس أهمية قرار الاستجابة. وينسحب **البرنامج** من حالات الطوارئ إما بسحب موارده من عملية ما أو بلد ما أو الانتقال إلى برامج طويلة الأجل تحمي وتحسن سبل العيش وتزيد القدرة على الصمود. ويشتمل الانتقال في كثير من الحالات على التحول من عملية للطوارئ إلى عملية ممتدة للإغاثة والإنعاش.

66- ويتيح الانسحاب فرصا للعمل في أنشطة للإنعاش المبكر ولكنه يثير أيضا مشاكل بالنسبة للمجتمعات المحلية المعنية. وتتطلب استراتيجية الانسحاب الجيدة ما يلي:

- معايير واضحة للخروج؛
- معالم مرجعية لتقييم التقدم نحو الوفاء بالمعايير؛
- خطوات للوصول إلى المعالم المرجعية وتحديد الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ تلك الخطوات؛
- تقييم منتظم للتقدم وتعديلات لخفض المخاطر إلى أدنى حد؛
- خط زمني مرن للوصول إلى المعالم المرجعية وإجراء تقييمات؛
- نقاط انطلاق مثل التقدم نحو الأهداف، والتحسن في الوضع الإنساني، وزيادة قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات، وانخفاض مستويات مساهمات الجهات المانحة والاستعداد لتحويل التمويل إلى برنامج للإنعاش؛
- أهداف طويلة الأجل تتماشى مع الخطط الحكومية أو أولويات الجهات المانحة.

الهدف الاستراتيجي 2: منع الجوع الحاد والاستثمار في تدابير الاستعداد للكوارث والتخفيف من حدتها

الغاية 1: دعم وتعزيز قدرات الحكومات للتنبؤ بالجوع الحاد الناجم عن الكوارث والتخفيف من حدته وتقدير نطاقه والتصدي له.

الغاية 2: دعم وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الصدمات من خلال شبكات الأمان أو إنشاء الأصول بما في ذلك التأقلم مع تغير المناخ.

67- لُخصت السياسات الأخرى ذات الصلة بهذا القسم في إطار القسم المعني بالسياسات التي تتناول عدة أهداف استراتيجية. وهي تشمل:

- سياسة المساواة بين الجنسين؛

[37] WFP/EB.1/2005/4-B.

- شبكات الأمان؛
- القسائم والتحويلات النقدية؛
- الحد من مخاطر الكوارث.

الهدف الاستراتيجي 3: استعادة الحياة وسبل كسب العيش وإعادة بنائها في حالات ما بعد الصراع أو حالات ما بعد الكوارث أو حالات الانتقال

الغاية 1: دعم عودة اللاجئين والمشردين داخليا من خلال المساعدات الغذائية والتغذوية.

الغاية 2: دعم إعادة بناء سبل كسب العيش والأمن الغذائي والتغذوي للمجتمعات المحلية والأسر المتضررة من الصدمات.

الغاية 3: المساعدة على إنشاء أو إعادة بناء قدرات البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة من الصدمات على توفير أو تقديم الأغذية، والمساعدة على تفادي تجدد الصراعات.

الإنعاش[38]

68- يرجى ملاحظة أن سياسة "الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش" ستحل محلها "سياسة تحقيق الاستقرار في حالات الانتقال"، المقرر عرضها على المجلس في عام 2013. وفيما يلي ملخص لسياسة الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش التي ترجع إلى عام 1998.

69- تشير تجربة **البرنامج** الواسعة في حالات الطوارئ الممتدة أو المعقدة إلى أن استجابات الإغاثة التقليدية كثيرا ما لا تلبي الاحتياجات الحقيقية للأشخاص الذين يحاولون تأمين سبل عيشهم. وتكون الاستجابات للطوارئ قصيرة الأجل في حين يمكن للنُهج الإنمائية أن تساعد على: 1) الحيلولة دون مزيد من التدهور الاجتماعي أو الاقتصادي؛ 2) إرساء الأسس للإنعاش والتصالح؛ 3) تلافي الطوارئ المرتبطة بالنزاع في المستقبل. وتجدر الإشارة إلى المبادئ التالية:

- ينبغي لاستراتيجية الإنعاش أن تعكس الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري وأن تقدم مبررات العمل في الحالات الممتدة للإغاثة والإنعاش؛ وينبغي أن تحدد أين تكون المعونة الغذائية استجابة ملائمة وفعالة.
- ينبغي أن يراعي تحليل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والبيئية قضايا الجنسين والسكان ذوي الاحتياجات الغذائية والتغذوية المحددة.
- تقديرات المخاطر ضرورية للتأكد من أن التدخلات تساعد المستفيدين على التعافي من الخسائر، والتغلب على التوترات، والبدء في الإنعاش والتصالح.
- ينبغي تحديد الأهداف الطويلة الأجل حتى يمكن تصميم برامج لدعم الإنعاش المستدام.
- ينبغي تعريف مؤشرات لقياس النتائج من قبيل قدرات النساء والرجال على تلبية احتياجاتهم الخاصة على مر الزمن، وقدرة **البرنامج** على تلبية الاحتياجات المتكررة والحصول على التمويل، وجدوى استراتيجيات الانسحاب.
- ينبغي للتدخلات أن تبني قدرات الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمستفيدين وتستخدمها مع مراعاة الأولويات والأهداف والاحتياجات المحلية.

[38] WFP/EB.A/98/4-A.

الهدف الاستراتيجي 4: الحد من الجوع ونقص التغذية المزمنين

الغاية 1: مساعدة البلدان على خفض معدلات نقص التغذية إلى ما دون المستويات الخطرة وكسر حلقة الجوع المزمن المتوارث بين الأجيال.

الغاية 2: زيادة مستويات التعليم والتغذية والصحة الأساسية من خلال المساعدة الغذائية والتغذوية وأدوات الأمن الغذائي والتغذوي.

الغاية 3: تلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسُّل والأوبئة الأخرى.

فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل[39]

70- يوجد من بين الملياري نسمة الذين يعانون من نقص المغذيات الدقيقة كثيرون في البلدان ذات المعدلات العالية لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية والسل والمستويات المرتفعة لسوء التغذية. ويزيد هذان المرضان من شدة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي ويؤديان إلى الهزال والتقزم، وخاصة بين الأطفال.

71- وتتفق سياسة **البرنامج** بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز مع: 1) استجابة الأمم المتحدة؛ 2) استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة 2011-2015؛[40] 3) تقسيم العمل لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛ 4) الخطة الاستراتيجية 2008-2013. ويرمي **البرنامج** إلى التأكد من أن الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويتلقون العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية في البلدان ذات الدخل المنخفض يحصلون على دعم تغذوي وأن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو السل لا يلجؤون إلى آليات التصدي السلبية لتغطية النفقات الأسرية. ولتلبية هذه الالتزامات سيقوم **البرنامج** بما يلي:

- دعم الإنعاش التغذوي والعلاج عن طريق التغذية والدعم الغذائي؛
- التخفيف من آثار الإيدز على الأفراد والأسر عن طريق إنشاء أو دعم شبكات مستدامة للأمان؛
- المناصرة لزيادة الوعي بالروابط بين فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وانعدام المساواة بين الجنسين، والعنف القائم على الجنس وانعدام الأمن الغذائي، والعمل مع الشركاء لإشراك الرجال والفتيان في الاستجابات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

الهدف الاستراتيجي 5: تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع، بما في ذلك من خلال استراتيجيات تسليم المسؤولية والمشتريات المحلية

الغاية 1: استخدام القوة الشرائية لدعم التنمية المستدامة لنظم الأمن الغذائي والتغذوي، وتحويل المساعدة الغذائية والتغذوية إلى استثمار إنتاجي في المجتمعات المحلية.

الغاية 2: وضع استراتيجيات واضحة لتسليم المسؤوليات من أجل تعزيز حلول الجوع المملوكة وطنيا.

الغاية3: تعزيز قدرات البلدان على تصميم وإدارة وتنفيذ أدوات وسياسات وبرامج للتنبؤ بالجوع والحد منه.

الشراء المحلي[41]

72- استخدم **البرنامج** لعدة سنوات قوته الشرائية لبناء القدرات المحلية في مجال الزراعة وإنتاج الأغذية والمناولة والتخزين. ويقوم **البرنامج** كل سنة بشراء 80 في المائة من أغذيته في البلدان النامية. ووصل **البرنامج** الآن إلى نصف

[39] WFP/EB.2/2010/4-A؛ وWFP/EB.A/2011/5-E.

[40] برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. 2011. *الوصول إلى الصفر 2011-2015*. جنيف.

[41] WFP/EB.1/2006/5-C.

المرحلة التجريبية من مبادرة الشراء من أجل التقدم التي تستفيد من قوة **البرنامج** الشرائية وخبرته في مجال اللوجستيات ونوعية الأغذية ليتيح للمزارعين ذوي الحيازات الصغيرة إمكانية الوصول إلى الأسواق حتى يمكنّهم من إدرار الدخل وتحسين حياتهم. وفي المبادرة التجريبية البالغة مدتها خمس سنوات والمنفذة في 21 بلدا، يقدم **البرنامج** وشركاؤه مساعدة إلى المزارعين لإنتاج فوائض غذائية وبيعها: عن طريق رفع دخول المزارعين بهذه الطريقة، فإن مبادرة الشراء من أجل التقدم تحول المشتريات المحلية إلى أداة لبناء القدرات المحلية لمكافحة الجوع.

73- وأشار تقييم منتصف المدة للمرحلة التجريبية إلى العديد من النجاحات، ولكنه أظهر صعوبة تحقيق هدف مشاركة النساء بنسبة 50 في المائة وأوضح أن المزارعين أنفسهم يتحملون جزءا كبيرا من المخاطر عندما يحصلون على ائتمان.[42] وأوصى التقييم بالإبقاء على الهدف الأصلي للتعلم واستعراض المرحلة التجريبية المستكملة قبل توسيع نطاق مبادرة الشراء من أجل التقدم.

74- وجرى تجربة آلية الشراء الآجل في عام 2008، وزاد المجلس ترخيصها من 180 مليون دولار أمريكي إلى 507 ملايين دولارات أمريكية. وسوف تستخدم الدروس المستفادة من مبادرة الشراء من أجل التقدم وعملية إعداد الإطار المالي الجديد والابتكارات الأخرى في مجال الشراء من أجل دعم السياسات في المستقبل.

تنمية القدرات وتسليم المسؤولية

75- جرت تكملة سياسة **البرنامج** بشأن تنمية القدرات لعام 2009[43] بخطة عمل[44] ينعكس فيها الانتقال من نهج "المعونة الغذائية" إلى "المساعدة الغذائية" على النحو المنصوص عليه في الخطة الاستراتيجية (2008-2013). وتشتمل خطة العمل على رؤية جديدة **للبرنامج**، وتُسلّم بأن على **البرنامج** أن يعمل كشريك للمجتمعات المحلية والبلدان من أجل الحد من الجوع. ويتحقق ذلك المطلب من خلال: 1) توفير قدرات مباشرة عند الحاجة للاستجابة للجوع؛ 2) تسهيل تنمية القدرات الوطنية للحد من الجوع وتحسين الأمن الغذائي عن طريق دعم سياسات ومؤسسات وبرامج مكافحة الجوع. ويمكن أن يسهم تجديد الشراكات في هذه المجالات ذات الأولوية:

- الاستثمار لتحسين إدارة مخاطر الكوارث، وشبكات الأمان، وفرص الإنعاش والنمو؛
- تعزيز مؤسسات مكافحة الجوع لكي تتسم بالفعالية ويمكن مساءلتها؛
- دعم السياسات والقوانين والخطط الاستراتيجية وبرامج العمل المشتركة لمكافحة الجوع؛
- تسليم المسؤولية لقدرات وطنية مستدامة لإدارة استراتيجيات مكافحة الجوع.

(42) WFP/EB.2/2011/6-B.
(43) WFP/EB.2/2009/4-B.
(44) WFP/EB.2/2010/4-D.